AS

# الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/50/879
S/1996/123
23 February 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الخمسون
البند ٥٥ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الحادية والخمسون

رسالة مؤرخة ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طياً رسالة مؤرخة ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٦ موجهة إليكم من سعادة السيد عثمان إرتوغ، ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تكرمتم باتخاذ ما يلزم لتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الخمسين للجمعية العامة، في إطار البند ٥٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) حسين إ. سليم
السفير
الممثل الدائم



230296 230296 96-04183

مرفق

رسالة مؤرخة ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٦ موجهة إلى
الأمين العام من السيد عثمان إرتوغ

أتشرف بأن أوجّه انتباهكم إلى تطور جديد حدث في جنوبي قبرص له آثار خطيرة على عملية المفاوضات، التي تجري في إطار بعثة مساعيكم الحميدة، وعلى الحل السلمي لمسألة قبرص. ويتضمن التطور المشار إليه قيام مجلس نواب القبارصة اليونانيين باتخاذ قرار بالإجماع في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٦ يستبعد، في جملة أمور، أي مفاوضات أو مناقشات بشأن مسألة السيادة. وهو يُسقط أيضا أي إشارة إلى التوصل إلى حل فيدرالي لمسألة قبرص، يقوم على وجود طائفتين ومنطقتين، وهو ما كان قد ووفق عليه منذ وقت طويل بوصفه التسوية الممكنة الوحيدة للنزاع.

ويهم في هذا الشأن ملاحظة أن القرار المذكور يأتي بعد أقل من شهر من قرار مماثل اتُخذ بالإجماع من قِبَل "المجلس الوطني" للقبارصة اليونانيين في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، يذكر أن مسألة السيادة لا يمكن أن تصبح موضوع أي تفاوض أو حتى مناقشة، ويرفض المفاوضات الثنائية بين الجانب القبرصي التركي والجانب القبرصي اليوناني على أساس الادعاء بعدم وجود "أرضية مشتركة"، مضيفا بذلك بُعدا جديدا للتعنت الظاهر من الجانب الآخر.

وتعلمون تمام العلم أن مسألة السيادة، تلك المسألة الأساسية، كانت دائما على جدول أعمال المحادثات بين الطائفتين، وأن مجموعة الآراء التي قدمتموها في عام ١٩٩٢ تعالج هذه المسألة بأن ذكرت "أنها تنبع من الطائفتين بالتساوي. فلا يمكن لطائفة أن تدعي السيادة على الطائفة الأخرى" (انظر مرفق الوثيقة S/24472 المؤرخة ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢). بل أن الجانب القبرصي اليوناني، برفضه حتى مناقشة هذا الموضوع، ناهيك عن التفاوض عليه، يرفض في الواقع أحد البارامترات المتفق عليها للحل ويقيم عقبة جديدة وخطيرة في طريق إيجاد تسوية من خلال التفاوض. وهذه الحقيقة، إلى جانب إسقاط أي إشارة عابرة إلى اتحاد ثنائي الطائفة وثنائي المنطقة يقوم على أساس المساواة السياسية بين الجانبين، يُظهران مرة أخرى مدى بُعد الجانب القبرصي اليوناني عن تسوية عادلة ودائمة.

وبعض السمات الأخرى لهذا القرار المؤسف هي زيادة تكثيف الحملة الدعائية الدولية ضد الجانب القبرصي التركي وضد تركيا، وهي حملة بلغت عنفوانها بالفعل؛ واللجوء إلى الهيئات الدولية المعنية بالمسائل الإنسانية، مثل مسألة الأشخاص المفقودين، رغم ما هو معروف من وجود سوء نية لدى الجانب الآخر حيال هذه المسألة؛ وسوء تصوير اتفاقية الاتحاد الجمركي التي عقدت مؤخرا بين الاتحاد الأوروبي وتركيا؛ والتعاون بين إدارة القبارصة اليونانيين واليونان في الدعاية لقضيتهم في أوروبا.

وتقدرون أن ما ذكر أعلاه تترتب عليه نتائج مدمرة بالنسبة للعلاقات بين الطائفتين، التي تعاني بالفعل من أزمة ثقة حادة ومن رفض الجانب الآخر تنفيذ تدابير بناء الثقة، ويشكّل ضربة قاصمة للجهود المبذولة لتهيئة مناخ يؤدي إلى استئناف الحوار المباشر بين الطرفين.

وأود أن أؤكد أن هذا القرار السلبي العدائي كلية ربما يكون أضرّ وثيقة صدرت عن الهيئة التشريعية القبرصية اليونانية منذ "قرار الوحدة" الشائن في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٦٧، الذي يتوخى ضم قبرص إلى اليونان، والذي لم يُلغ رسميا حتى الآن.

وفي الوقت الذي تبذل فيه الجهود لاستئناف المفاوضات المباشرة بين الجانبين، يقوض هذا القرار نفس أساس عملية التفاوض على حل سلمي، ويبيّن مرة أخرى عدم وجود أي إرادة سياسية لدى الجانب القبرصي اليوناني للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض. وليس لديّ شك في أن الحالة التي أوجدها هذا التطور المشؤوم ستقيّمونها وسيقيّمها المجتمع الدولي كذلك على النحو الملائم، في جهودكم التي تبذلونها للمساعدة على تحقيق حل عادل ودائم في قبرص.

وأكون ممتنا لو تكرمتم باتخاذ ما يلزم لتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٥٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

عثمان إرتوغ
ممثل
الجمهورية التركية لقبرص الشمالية

- - - - -